قضايا سياسية

اسم المقال: تداعيات انسحاب قوات التحالف الدولية على العملية السياسية في العراق
اسم الكاتب: أ.د. فراس عبدالكريم محمد علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9560
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 14:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تداعيات انسحاب قوات التحالف الدولية على العملية السياسية في العراق[▽]

Implications of the withdrawal of international coalition forces on the political process in Iraq

أ.د. فراس عبد الكريم محمد علي* Prof.Dr. Firas Abdulkareem Mohammed Ali

الملخص:

يترتب على انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية بارزة، فمن الناحية السياسية، قد يؤدي الانسحاب إلى تدهور الاستقرار السياسي في البلاد، حيث تتزايد الصراعات الداخلية والتوترات بين الأطراف المختلفة، يمكن أن يؤثر هذا التدهور على قدرة الحكومة العراقية على اتخاذ القرارات الفعالة وتحقيق التوافق الوطني، ومن من الناحية الاقتصادية، قد يشهد العراق تأثيرات سلبية على الاقتصاد، بما في ذلك تراجع الاستثمارات الأجنبية وانخفاض إيرادات النفط، مما يزيد من التحديات المالية التي تواجه الحكومة وتقوض جهود إعادة الإعمار والتنمية، اما من الناحية الأمنية، قد يؤدي انسحاب التحالف الدولي إلى تصاعد التهديدات الأمنية، حيث يستغل التنظيمات الارهابية الفرصة لزيادة أنشطتها وتصعيد هجماتها، مما يهدد الحياة اليومية للمدنيين ويعرقل عمليات البناء والتنمية.

لذا أن انسحاب قوات التحالف الدولي يمثل تحديًا كبيرًا للعملية السياسية والاقتصادية والأمنية في العراق، ويتطلب استراتيجيات فعالة للتعامل مع التحديات الناجمة عن هذا الانسحاب.

الكلمات المفتاحية: التحالف الدولي، العملية السياسية، العراق، الاستقرار

Abstract:

The withdrawal of international coalition forces from Iraq entails significant political, economic, and security ramifications. Politically, the withdrawal may lead to a deterioration of stability within the country, as internal conflicts and tensions among various factions escalate. This deterioration could impact the

▽ تاريخ التقديم : 2025/1/8 تاريخ القبول: 2025/2/11 تاريخ النشر: 2025 /3/31
* كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين dr.firas@nahrainuniv.edu.iq
This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Iraqi government's ability to make effective decisions and achieve national consensus. Economically, Iraq may experience negative effects, including a decline in foreign investments and decreased oil revenues, further exacerbating financial challenges faced by the government and undermining reconstruction and development efforts. From a security standpoint, the withdrawal of the international coalition may result in an escalation of security threats, as armed groups seize the opportunity to increase their activities and escalate attacks, posing a threat to the daily lives of civilians and hindering reconstruction and development efforts.

Therefore, the withdrawal of international coalition forces represents a significant challenge to the political, economic, and security processes in Iraq, necessitating effective strategies to address the challenges arising from this withdrawal.

Keywords: International coalition, political process, Iraq, stability

المقدمة:

يمثل انسحاب قوات التحالف الدولية من العراق محطة مهمة في تاريخ البلاد، فقد يترك أثرًا كبيرًا على العملية السياسية في العراق، في فترة انتقالية حرجة ومحفوفة بالتحديات للحكومة العراقية، والتي تواجه اليوم تحديات متعددة تشمل الأمن، والاستقرار، والتوافق السياسي، والتداعيات الاقتصادية، فبعد انسحاب الامريكية عام 2011، زادت الفجوة الأمنية في العراق، مما أدى إلى تصاعد الهجمات الإرهابية والصراعات الداخلية، علاوة على ذلك، قد يؤدي انسحاب القوات الدولية إلى تقويض الجهود المبذولة نحو بناء الديمقراطية وتعزيز حكم القانون في العراق، ويعرقل تحقيق الاستقرار السياسي المستدام في البلاد.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إشكالية الدراسة:

تكمن الإشكالية البحثية في تقييم فعالية الحكومة العراقية في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني بمفردها، ومدى قدرة القوات العراقية على مواجهة التحديات الأمنية المستمرة دون الدعم الدولي.

فرضية الدراسة:

هي أن انسحاب قوات التحالف الدولي يمكن أن يؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق، مما يزيد من التوترات الداخلية ويفتح الباب أمام تدخلات إقليمية أو حتى دولية في المستقبل.

أولاً: تأثير الانسحاب الأمريكي على الواقع السياسي في العراق

تعد المرحلة التي عاشها النظام السياسي في العراق، بعد عام 2003 ، وما صاحبها من أزمات عكست اشد حالات عدم الاستقرار السياسي في التاريخ العراقي كونها تمثلت باستخدام العنف كوسيلة لإدارة الانقسام الاجتماعي بعيداً عن المؤسسات السياسية والدستورية التي يفترض ان تكون هي الوسيلة لإدارة الصراع، بسبب التغيير الذي حدث من خارج الحدود العراقية، ففي ظل الانقسام الحكومي وتقاطع الارادات السياسية الداخلية والخارجية نجد ان زمر العنف تنشط اكثر لعدم وجود استراتيجية متفق عليها لانهاء حالة العنف[1]، ولكن حالة عدم الاستقرار الأمني بدأت بالتحسن تدريجيا بعد عمليات التحرير للمناطق المسيطر عليها من قبل (تنظيم داعش الارهابي) .

فحالة التذبذب وعدم الاستقرار التي تمر بها العملية السياسية في العراق هي نتيجة لكون المنظومة السياسية حديثة وفتية نتجت عن التغير الكبير الذي حدث في وقت جدا قصير اي في مدة قياسية، وان التحول السريع للأحداث في خارطة العراق السياسية بعد 2003/4/9 وانتقال العراق من نظام شمولي الى نظام حكم ديمقراطي يجمع بين الفيدرالية واللامركزية الادارية ولد نظاما اداريا غامضا مع تداخل كبير في الصلاحيات والاختصاصات ويمتاز بالضبابية وعدم وجود استراتيجية واضحة للدولة، كما ان عدم قدرة الأحزاب والكيانات السياسية التي تسلمت السلطة في العراق بعد 2003 على وضع برامج تحدد اولويات العمل وسن القوانين كذلك عدم وحدة القرار السياسي والصراع الدائر على السلطة ساعد على

(1) هيثم كريم صيوان ، فساد الطبقة السياسية في العراق : دراسة اقتصادية، مجلة المستقبل العربي ، العدد 389 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011، 57

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ارباك الوضع السياسي والأمني في العراق [1]، إذ إن العملية السياسية في العراق افتقرت الى اسس منهجية واضحة لترشيح ممثلي الشعب العراقي واعتمدت على اسس اثنية وطائفية وعشائرية بديلا عن ذلك حيث ان مستلزمات بناء دولة صحيحة تقوم على اساس الاعتماد على ذوي الخبرة الكفاءة من التكنوقراط لإدارة مؤسسات الدولة[2].

ويمكن معرفة تاثير خروج القوات الامريكية من العراق على العملية السياسية عبر الإشارة الى ما حدث بعد خروج القوات الأمريكية من العراق نهاية عام 2011، بالرغم من تعهد الولايات المتحدة الامريكية بتنفيذ بنود اتفاقية الاطار الاستراتيجي المبرمة بين البلدين، إلا أن ذلك اثر على الواقع السياسي والامني وادى الى نشاط المجاميع الإرهابية، اضافة الى التفرد بالسلطة من قبل النخب السياسية ذات الطابع الاجتماعي مما شكل بيئة ملائمة لظاهرة عدم الاستقرار السياسي، كما أن الحكومة العراقية لم تكن مدركة لهذا الإنجاز بوصفه سابقة تاريخية في المحيط العربي المحتل، كما لم تدرك رد الفعل الإقليمي اتجاه العراق، وما هي انعكاساته مستقبلاً، حيث بدأت ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية حادة ومنتقدة لمثل هكذا أجراء ومدى إمكانية تطبيقه عبر الانسحاب، وحُسم الأمر فيما بعد بتنفيذ الاتفاقية الخاصة بسحب القوات [3]، ولا تملك الحكومة العراقية رؤية واضحة لتداعيات الانسحاب الأمريكي ألا في الجانب الذي يمثل إمكانية ملئ الفراغ الأمني بعد الانسحاب، في حين ان الولايات المتحدة لا ترغب بالانسحاب من العراق بسبب المصالح الأمريكية مما قد يفقدها الإفادة الجيوسياسية وتهديد الأنظمة الموالية لها ومن ثم تهديد أمن إسرائيل، وهذه الاعتراضات دفعت الولايات المتحدة إلى تبني استراتيجية التكيف في عموم الدول العربية والتي تتركز على علاقات متينة مع المكونات الصغيرة والأحزاب في كل بلد بما فيها العراق تحسباً لأي عملية تغير لا تخدم مصالحها [4]، كما ان الأمن العراقي في ظل الأتفاقية الأمنية لن يكون

(1) امل هندي، الانتخابات العراقية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد 21، 2010، ص 228.

(2) عبد الجبار احمد، العراق من التحول الديمقراطي الى التماسك الديمقراطي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد 21 ، 2010، ص 297.

(3) سعد البصري، (مقال) حول تداعيات الانسحاب الأمريكي كما يراها البعض، وكالة أنباء براثا، 2011/11/22، للموقع: burathanews.com

(4) حسين شلوش، العراق بين الشراكة الأمريكية وضغوط التداعيات السورية، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ،مجلة حمورابي للدراسات، العدد4، بغداد، 2012، ص ص263-264.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بالمستوى المطلوب حيث أنها نظمت استثناءات لصالح الجيش الأمريكي منها عدم أمكانية وصول القوات العراقية الى أماكن تقع تحت سيطرة القوات الأمريكية[1].

ومن خلال التمعن في بنود الاتفاقية نجد أنها وضعت على وفق مبدأ عدم الاعتراف للسيادة الوطنية العراقية فالسيادة ببساطة تعني أن الدولة تمتلك الحق في التصرف داخل حدودها الوطنية سواء أكانت في الإقليم الجوي أم البري أو البحري وأن مواد تلك الاتفاقية شكلت تعدياً سافراً على السيادة الوطنية العراقية عبر الآتي[2]:-

1- تواجد قوات أمريكية في الأراضي العراقية، وهو تعدي واضح على السلطان الداخلي للدولة.

2- أن القوات الأمريكية يحق لها التواجد في أماكن قد حددتها الاتفاقية ولا يمكن للحكومة العراقية فعل شيء بشأن ذلك .

3- أن جميع المركبات التابعة للقوات الأمريكية والهيئات المرتبطة بها يحق لها التحرك بسهولة في الأقاليم العراقية الثلاثة (جواً ، براً ، بحراً) دون أن يفرض عليهم أي قيد أو شرط كما و تتحمل الحكومة العراقية دفع تكاليف تتعلق بالصيانة .

4- إخضاع القانون العراقي الى القانون الأمريكي فيما يتعلق بـ أبرام العقود .

5- أن الاتصالات الأمريكية لا تخضع الى مراقبة السلطة العراقية .

6- أن أفراد القوات الأمريكية يمتلكون أشبه ما يكون بالحصانة حيث لا يمكن التعرض لهم أو اعتقال أي فرد منهم حتى وأن ارتكبوا عملاً يهدد الأمن الوطني العراقي واذا تم اعتقالهم من الجانب العراقي فأنه على السلطات العراقية أن تسلمهم للقوات الأمريكية خلال فترة لا تتجاوز اليوم فضلاً عن خضوعهم الى ما يعرف بشخصية القانون أي أن القانون الأمريكي هو الذي يطبق عليهم وحتى وأن كانوا في الأراضي العراقية في حين ذلك لا ينطبق على الجانب العراقي.

تبعا لذلك ان انسحاب القوات الامريكية من العراق في هذا التوقيت قد يتسبب بمخاطرة جمة تنعكس على الاستقرار السياسي والأمني في العراق بسبب عدم وجود صورة واضحة لمشروع سياسي وطني بين القوى السياسية الفاعلة في العراق، فضلاً عن البيئة الإقليمية غير المستقرة سواء في سوريا او في

(1) أمين محمد حطيط، الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية و أثارها على السيادة و الأمن العراقي والإقليمي، من كتاب: نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية .

(2) هيثم كريم صيوان، مصدر سبق ذكره ص305 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الجانبين الإيراني والتركي واللذان يقومان بعمليات امنية في شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني، إضافة الى وجود بعض الخلايا التابعة لـ (تنظيم لمجاميع داعش الإرهابي)، الامر الذي قد يخلق الأزمات السياسية والصراعات المسلحة التي تؤثر على العملية السياسية وتهدد النظام الديمقراطي والتنمية [1].

ومن ناحية أخرى، فأن العملية السياسية في العراق معرضة لعدم الاستقرار بأي وقت، خصوصاً اذا ما وجدت الأحزاب أن مصالحها لم تتحقق لتبدأ العمل كعادتها بوصفها معارضة لسياسة الحكومة من داخل الحكومة وتعمل على إفشالها مستغلة بذلك ظروف العراق، خاصة وانه يعيش ظروف أمنية واقتصادية صعبة في هذه الفترة، وعليه يمكن القول أن الحكومة العراقية تشكلت بضغوط دولية وإقليمية متنافسة ومتقاطعة، لذلك سيبقى العراق ساحة لهذه التقاطعات من جديد في ظل التنافس الإقليمي والدولي مما يفقده استقلال القرار نتيجة لضغوط الأطراف المتنافسة، وهكذا أسهمت المؤسسة السياسية في إيجاد حالة عدم الاستقرار بكل أنواعها في العراق: السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي، وهذه الظواهر السلبية قد أثرت بمجملها على الأوضاع في العراق ومنها الأمن الوطني[2].

على الرغم من ان السبب المعلن لوجود القوات الامريكية في العراق هو مساعدة القوات العراقية في محاربة تنظيم داعش الارهابي ومنع ظهوره مجدداً إلا انه يمكننا القول ان وجود القوات الامريكية يتجاوز مسألة محاربة تنظيم داعش الارهابي ويمتد الى:

1- رغبة الولايات المتحدة الامريكية في ردع خصومها الاقليميين والدوليين وتأمين مصالحها في الشرق الأوسط، فبالنسبة لهم لم يعد العراق الساحة الرئيسة لمواجهة طهران وتقليص خطوط التعاون الاقليمي بين فصائل المقاومة الإسلامية، كما ان التصعيد الاقليمي الاخير في منطقة الشرق الأوسط والمرتبط بالحرب على غزة سبباً آخر لأهمية تواجد القوات الأمريكية في المنطقة وعدم رغبتها بالانسحاب .

2- تداعيات الحرب الاوكرانية يعد سببا آخر لأهمية تواجدها في المنطقة من اجل احتواء التهديدات الروسية وبالتالي تعزيز حضورها الإقليمي، لتقليل المخاطر المرتبطة بتعرض قواتها ومصالحها في المنطقة لاستهدافات متكررة ومن محاور عدة في المنطقة

(1) محمد فريق الركابي، نتائج الفشل السياسي، الحوار المتمدن، العدد4323، 2014/1/1، للموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=393904

2 فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005، ط1، مطبعة السيماء، بغداد، 2017، ص208.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3- يعد الانسحاب الامريكي لصالح الجمهورية الاسلامية وسوف ينقلب التوازن الاقليمي لصالح الجمهورية الاسلامية وهذا ما لا يريده الاخرون سوف يعطي الانسحاب الامريكي فرصة كبيرة لكل من روسيا وتركيا وايران والخليج لوضع الترتيبات الامنية والسياسية في العراق في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي.

4- الانسحاب الامريكي يعد نصراً للحكومة العراقية وفصائل المقاومة الاسلامية تشبه تجربة حزب الله في لبنان وهذا يثير حساسية الامريكان والصهاينة واغلب دول المنطقة.

ثانياً: التداعيات الاقتصادية للانسحاب الامريكي

هناك علاقة طردية حيث كلما كان هناك رضا اقتصادي كلما زاد الاستقرار الاجتماعي إذ كلما كان دخل الفرد يسد احتياجاته ويوفر له الحياة الكريمة كلما كان هناك استقرار اجتماعي وسياسي والعكس صحيح حيث عندما يشعر الفرد انه غير قادر على العيش في وطنه وانه لا يمتلك القدرة على توفير اساسيات الحياة الكريمة يؤدي الى تزايد شعوره بالسخط وعدم الرضا[1].

ويتصف الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد ريعي احادي الجانب اي أنه يعتمد بشكل اساسي على ايرادات بيع النفط دون الاخذ بنظر الاعتبار تطوير وتحديث القطاعات الاخرى ولا سيما القطاع الصناعي والزراعي ، مما حولت الكثيرين من الذين يعملون في تلك القطاعات المذكورة الى البطالة ، وتركهم العمل والبحث عن عمل وظيفي ، الامر الذي زاد من نسبة المطالب الشعبية بمطالبة الدولة بضرورة توفير فرص عمل ملائمة لضخامتها وتزايدها وخارج امكانياتها المتوافرة مما خلق ازمة مجتمعية انعكست على الواقع العام للمجتمع.

ونظراً لما يمر به العراق حالياً من ظروف استثنائية فقد اصبح هدف تحقيق الاستقرار السياسي المرتبط بالعامل الاقتصادي في العراق من اولويات الحكومة وهذا يحتاج بدوره إلى توفير موارد مالية كبيرة لتحقيق هذا الهدف ، لذلك اصبح من الضروري جداً القيام بالإصلاح الاقتصادي لتحقيق ايرادات

(1) صحيفة الحياة اللبنانية ، 2008/4/9، شبكة المعلومات الدولية :. www// http / bbc Arabic . net ، 9/11/2008

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اضافية للدولة من جهة وزيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الدخل القومي والنهوض بالكثير من الانشطة المهملة من جهة أخرى[1].

ولابد من الإشارة إلى أن استقرار الوضع الأمني في العراق بصورة عامة وفي بغداد على وجه الخصوص بعد عام (2008) الأمر الذي أدى إلى انتعاش التجارة فيه وازدهار الاقتصاد فضلاً عن انفتاحه على اقتصاديات دول العالم وإزالة كل الأشكال والعقبات التي كانت تعيق هذا الانفتاح الأمر الذي أدى إلى:[2]

1- تحقيق نمو اقتصادي عالي من خلال إقامة علاقات بناءة مع جميع دول العالم فضلاً عن ما يملكه من ثروات طبيعية هائلة.

2- الانفتاح الاقتصادي الذي هيأ مناخاً لازدهار الأعمال والأفكار وإقامة روابط مع المؤسسات الدولية المالية وخاصةً صندوق النقد الدولي هذا الأمر بدوره أدى إلى تقليص حجم البطالة وخلق فرص عمل جديدة للعاطلين .

3- ومن ناحية أخرى ، فالعراق يمتلك الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة والصناعة فضلاً عن ما يمتلكه من أيدي عاملة قادرة على إدارة المشاريع الصناعية والزراعية والتي تساهم وبشكل كبير في سد الاستهلاك المحلي ودعم الاقتصاد الوطني الذي يعد هو من اهم المرتكزات للأمن الوطني[3].

4- كما ولا بد من الإشارة إلى المعالم السياحية والدينية في العراق و خاصة المعالم المقدسة الموجودة في كربلاء والنجف وبغداد وسامراء، هذا فضلاً عن ما تحتويه باقي المحافظات من معالم أثريه ودينية أيضاً والتي تعود إلى الأف السنين. أن توافد الزوار والسائحين إلى هذه المعالم والمراقد المقدسة ومن مختلف بلاد العالم، يشكل هو الأخر مرتكزاً للاقتصاد العراقي والذي من شانه دعم وتعزيز الأمن الوطني للعراق.

---

(1) احمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية للآفاق المستقبلية ، مجلة السياسة الدولية، العدد 25 ، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2014 ، ص199.

(2) كامل بدر الكيلاني، الاقتصاد العراقي بين الطموحات والتحديات، الخليج و تحديات المستقبل، مركز الأمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص 267.

(3) عبد القادر نايف تايه، تحليل أثر التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي على الانفاق العام في العراق للمدة (2003-2016)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، مج (16)، العدد(22)، 2020، ص 71.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ومن الممكن السير بخطى نحوى الاصلاح والتقدم في الوضع الاقتصادي في العراق اذ ما اصبحت الدولة تتجه نحو التحولات والحكم الرشيد، اي ان تكون الدولة مساهم في دعم بيئة الاقتصاد العراقي لا معوق له الامر الذي يؤدي الى انعاشه وتقدمه، ورغم حاجة الاقتصاد العراقي اليوم إلى الكثير من الاصلاحات الاقتصادية الداخلية والخارجية للتوجه نحو النمو والتنمية، غير ان البناء الداخلي يتقدم منطقياً وواقعياً على أسبقية الاصلاحات الخارجية اذ ليس للاقتصاد العراقي حاجة الى شراكات دولية بقدر حاجته الى بناء مادي واقتصادي داخلي، وتترتب تداعيات سلبية محتملة على الاقتصاد العراقي سيكون لها تأثير في جهود مكافحة الارهاب ، اذ ان اصرار العراقيين باتجاه اخراج القوات الامريكية دون صيغة مرضية وودية للطرفين قد يولد مجموعة من التداعيات على الصعيد الاقتصادي :

1- أيقات المساعدات الأمنية والمالية للعراق والذي سيبدأ بفرض عقوبات اقتصادية واجتماع واحتجاز الاموال العراقية من عائدات النفط التي تذهب الى البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك ومن شأن ذلك ان يضع الحكومة العراقية في ازمة اقتصادية كبيرة وبالتالي تعرقل جهودها في تعزيز قدرات القوات الامنية بمحاربة الارهاب – كذلك يؤثر سلباً على أعادة اعمار المناطق المحررة من الارهاب وتوقف المشاريع الخدمية التي اطلقتها الحكومة فرض عقوبات مالية واقتصادية على شخصيات ومؤسسات عراقية.
2- وفي القطاع الخاص الذي يولد مزيد من البطالة والركود الاقتصادي وخلق بيئة من عدم الاستقرار بالتعاون والاتهامات من المكونات الاخرى الطاردة للاستثمار الاجنبي والمحلي في نفس الوقت.
3- فيما يتعلق باستيراد الغاز والطاقة الكهربائية من ايران فالعقوبات الامريكية ستمنع الاستثناء الخاص باستيراد الغاز من طهران ومنع العراق من التعامل مع الجانب الايراني، الأمر الذي سيكون له تداعيات سلبية داخلياً على الصعيد السياسي والاجتماعي.
4- انهيار الدينار العراقي امام الدولار وانعدام الانتاج المحلي العراقي الامر الذي سيولد تضخم حالي وسلمي والذي يعود بالصور على القدرة الشرائية للمواطنين يرتبط العراق بعلاقات سياسية واقتصادية جيدة مع دول (التحالف الدولي) وان انهاء تواجد الاخيرة بطريقة غير ودية قد ينعكس سلباً على هذه العلاقات لاسيما الاقتصادية وخصوصاً الدول الأوربية في التحالف.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثالثاً: تداعيات انسحاب القوات الامريكية على الجانب الامني:

ان اعلان الحكومة العراقية حول انهاء مهام قوات التحالف الدولي بقبول كافة المكونات والقوى السياسية الفاعلة في المشهد العراقي، حيث ترفض القوى السنية والكردية " علناً هذا الانسحاب ومطالب ببقاء القوات الأمريكية، فقد طالبت القيادة في اقليم كردستان ببقاء القوات الامريكية بحجة حماية الامن والاستقرار في العراق وفي الاقليم ومحاربة الارهاب وتشير بعض التقديرات الى احتمالية قيام الولايات المتحدة بنقل قواتها وقواعدها إلى اقليم كردستان في حال اضطرارها إلى الانسحاب في الداخل العراقي وبالتالي سيؤثر في طبيعة العلاقات بين حكومة بغداد وحكومة الاقليم وسيكون له تأثير سلبي في طبيعة الاستقرار السياسي كما ان القوى السنية قد تطالب بحمايتها والذهاب الى مشروع الانفصال والدعوة الى مشروع " الاقليم السني " وقد يحصل شروع الانفصال الى تأييد دولي وخصوصاً من جانب الولايات المتحدة وقد ظهر تباين الاختلاف السياسي بين المكونات السياسية في موضوع خروج قوات التحالف في العراق، خلال جلسة مجلس النواب العراقي المناقشة واتخاذ قرار بخصوص خروج القوات الامريكية وتداعيات الضربات المتكررة من قبل التحالف الدولي، إلا ان عدم حضور نواب المكون السني والمكون الكردي، فضلا عن عدم حضور بعض النواب اللذين يعدون ضمن المكون الشيعي حال دون اكتمال النصاب. لذا فأن انسحاب اقوات التحالف وتمركزها في مناطق أخرى، قد يؤثر على التوازنات الاجتماعية، وتختلف وجهات النظر والمواقف من تواجد هذه القوات الامر الذي يؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي وعودة الخلافات النزاعات الداخلية.

كما وان انسحاب تلك القوات سيحرم القوت الأمنية من الدعم اللوجستي، للقوات المسلحة العراقية والتي تعد أحدى المقومات الأساسية للأمن الوطني وسيضعف دورها في الاتي [1]:

أ- المحافظة على امن واستقرار البلد وسيادته وضمان تطبيق القانون.

ب- التدخل لمعالجة أي وضع أمني غير مسبوق يهدف إلى النيل من وحدة البلاد واستقرارهُا.

ج- المحافظة على خلق حالة من التوازن داخل المجتمع الواحد.

د- الاستجابة السريعة والتدخل الفوري في العمليات العسكرية بكل قوة و عزيمة.

(1) احمد عمران عبد و عقيل مصطفى مهدي، الأمن الوطن و عناصر القوى الشاملة للدولة : دراسة في الأبعاد والمقتربات، قضايا سياسية، العدد (57)، 2019، ص ص101-102.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

هـ- المحافظة على البنية التحتية للبلاد وحماية خطوط نقل الطاقة .

فقبل الشروع بالعمل على اخراج قوات التحالف الدولية او القوات الامريكية، من الضروري ان تعمل الحكومة العراقية على إعداد القوات المسلحة حيث يجب أن ينال هذا الواجب القسط الأكبر من اهتمام قيادتها السياسية ولا يقع عبئ إعداد القوات المسلحة على أجهزة وزارة الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة فحسب ، بل يقع على عاتق جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها التي تشارك في الإعداد وتعمل على تلبية وتوفير مطالب واحتياجات القوات المسلحة حتى يأتي بنائها متكاملاً وقائماً على أسس متينة وراسخة ، وان تقوي المؤسسة العسكرية كقوة وعامل استراتيجي فاعل عبر الإعداد والتدريب لمواجهة الأزمات الداخلية والخارجية التي قد تتكون من انسحاب تلك القوات، وان ما حدث في سقوط الموصل عام 2014 هو أن الجيش العراقي لم يرد خوض المواجهة ضد تنظيم داعش الإرهابي ليس لعدم قابلية الجندي العراقي على مقاتلة التنظيم الإرهابي وإنما نتيجة عدم نجاح السياسة العامة داخل المؤسسة الأمنية العسكرية برمتها[1]، فالقوات المسلحة العراقية متباينة صنوفها وتسمياتها تعد الممثل الحقيقي للشعب العراقي والذي يضم جميع مكوناته، فهي تستحق فعلاً أن يطلق عليه بودقة العراق التي ينصهر بها الجميع لتشكيل نسيج الوحدة الوطنية[2].

وليس فقط الإرهاب هو المعضلة الوحيدة للتحدي الأمني، بل دور الجوار المتفوقة عسكريا ايضاً اشكل تهديداً على العراق، فالجيش العراقي الحالي هو جيش دفاعي، وليس لديه الامكانية على مواجهة خطر او تهديد من دولة مجاورة كإيران او تركيا، فقبل انسحاب قوات التحالف من الضروري بناء جيش يكون قادرا على الدفاع عن الحدود العراقية وتنفيذ مهمات قتالية خارج حدوده اذا لزم الامر[3]، وهذا ما حدث بالفعل بعد عام 2014، وما ساعد وساهم في تعزيز التدهور الأمني في العراق، هو تدخلات بعض الدول وخاصة الدول الإقليمية في الشؤون الداخلية والأمنية للعراق، وهذا بدوره أدى إلى زعزعة

(1) محمد عبد الرزاق محمود ، الامن الوطني العراقي وتحديات الارهاب بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، 2016ص، 169

(2) حاتم مهدي الدفاعي، واقع ومستقبل العراق: التحديات والخيارات، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد2، السنة 1، 2009، ص41.

(3) الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب (2008-2012)، ص16.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الوضع الأمني في العراق وتراجعه بصوره مستمرة، وهذا ما أشارت أليه استراتيجية الأمن الوطني العراقي، والتي نصت: (يأتي التحدي الأكبر نتيجة التحول السريع الذي يوفر بيئة صحية للاستقطاب الديني والمذهبي والعرقي في مجتمع تعددي مما يزيد ذلك التدخلات والسياسات قصيرة النظر المبنية على المصالح الضيقة والمخاوف المبالغ فيها للدول الإقليمية في العراق الجديد)[1].

الخاتمة:

أن الانسحاب قد تكون له تداعيات كبيرة على المشهد الأمني والسياسي والاقتصادي، ولاسيما في ظل تنامي التهديدات بعودة تنظيم (داعش) الارهابي مرة أخرى، أو تداعياته على المشهد الأمني والسياسي في ظل التواجد المسلح لكل الاطراف السياسية بمكوناتها المختلفة والخشية من الصدام المسلح فيما بينه، فضلاً عن ذلك، يرى آخرون أن الانسحاب الأمريكي خطوة إيجابية متقدمة باتجاه تحقيق السيادة الوطنية الكاملة، بدعوى أن العراق لم يعد بحاجة إلى القوات الأمريكية، وهو ما يثبت بأن مسألة تحقق الاستقرار الأمني في العراق غير مقتصرة على وجود وحضور القوات الامريكية، اذ ان أكثر الشواهد اثبتت إمكانية زعزعة الاستقرار الأمني في العراق بالرغم من وجود وحضور القوات الامريكية؛ لهذا تبقى مسألة تحقيق الاستقرار الأمني ومستقبل الأمن في العراق بشكل عام، مسألة سياسية، مرهونة بالإرادة السياسية الداخلية وبتوافق إقليمي – دولي ومدى قدرة صانع القرار العراقي على قراءة هذا التوافقات وطبيعة انعكاسها على الشأن الداخلي العراقي (سلباً أو إيجاباً).

(1) استراتيجية الأمن القومي العراقي، ص1.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

References:

1. Haitham Karim Saywan, Corruption of the Political Class in Iraq: An Economic Study, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue 389, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2011.

2. Amal Hindi, The Iraqi Elections, University of Baghdad, College of Political Science, Political Science Journal, Issue 21, 2010.

3. Abdul Jabbar Ahmed, Iraq: From Democratic Transition to Democratic Cohesion, University of Baghdad, College of Political Science, Political Science Journal, Issue 21, 2010.

4. Saad Al-Basri, (Article) On the Implications of the US Withdrawal as Seen by Some, Buratha News Agency, November 22, 2011, available at: burathanews.com

5. Hussein Shaloush, Iraq Between the American Partnership and the Pressures of Syrian Repercussions, Hammurabi Center for Strategic Studies, Hammurabi Journal of Studies, Issue 4, Baghdad, 2012.

6. Amin Muhammad Hattit, The Iraqi-American Security Agreement and Its Implications for Iraqi and Regional Sovereignty and Security, from the book: A Critique and Analysis of the Security Agreement Iraqi-American.

7. Muhammad Fariq al-Rikabi, "The Results of Political Failure," Al-Hewar al-Mutamadin, Issue 4323, January 1, 2014, available at: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=393904

8. Firas al-Bayati, "The General Policy of Iraqi National Security after 2005," 1st ed., Al-Sima Press, Baghdad, 2017.

9. Al-Hayat Lebanese Newspaper, April 9, 2008, International Information Network: www// http / bbc Arabic.net, November 9, 2008. Ahmad Fadhil

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Jassim Dawood, "Social Instability in Iraq After 2003: An Analytical Study of Societal Challenges and Future Prospects," International Politics Journal, Issue 25, Al-Mustansiriya University, College of Political Science, 2014. 10. Kamel Badr Al-Kilani, The Iraqi Economy Between Aspirations and Challenges, The Gulf and Future Challenges, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2005.

11. Abdul Qader Nayef Tayeh, Analysis of the Impact of Changes in Gross Domestic Product on Public Spending in Iraq for the Period (2003-2016), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. (16), No. (22), 2020.

12. Ahmed Omran Abdul and Aqil Mustafa Mahdi, National Security and the Elements of the State's Comprehensive Power: A Study of Dimensions and Approaches, Political Issues, No. (57), 2019.

13. Muhammad Abdul Razzaq Mahmoud, Iraqi National Security and the Challenges of Terrorism after 2003, Master's Thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, 2016.

14. Hatem Mahdi Al-Dafai, The Reality and Future of Iraq: Challenges and Options, Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences, No. 2, Year 1, 2009.

15. Iraqi Counterterrorism Strategy (2008-2012).

16. Iraqi National Security Strategy.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/